.

**مذكرة حول الوضعية الاقتصادية**

**خلال الفصل الثالث من سنة 2020**

**أظهرت نتائج الحسابات الوطنية**، **خلال الفصل الثالث من سنة 2020**، **انكماشا في الاقتصاد الوطني بنسبة ((%-7,2. فقد سجلت الأنشطة غير الفلاحية انخفاضا بنسبة ((%-6,7 وعرفت الأنشطة الفلاحية بدورها انخفاضا بنسبة ((%-8,6.**

**كما انخفض الطلب الداخلي بنسبة ((%-7,3 والخارجي بنسبة ((%-13,7 في سياق اتسم بانخفاض في كل من معدل التضخم و حاجة تمويل الاقتصاد الوطني.**

**انكماش في النشاط الاقتصادي**

سجلت **القيمة المضافة للقطاع الاولي** بالحجم، مصححة من التغيرات الموسمية، انخفاضا بنسبة (7,3(%‑ في الفصل الثالث من سنة 2020 مقابل(5,1(%‑ المسجلة خلال نفس الفترة من سنة 2019. ويعزى هذا، إلى انخفاض أنشطة القطاع الفلاحي بنسبة (8,6(%‑ عوض (5,7 (%‑ السنة الماضية وارتفاع أنشطة الصيد البحري بنسبة 7,7% عوض 1,4%.

وعرفت **القيمة المضافة للقطاع الثانوي** بالحجمبدورها، انخفاضا ملحوظا في معدل نموها منتقلة من 2,9% نفس الفصل من السنة الماضية إلى (3,8(%‑. فباستثناء أنشطة الصناعة الاستخراجية وأنشطة الكهرباء والماء التي سجلت على التوالي نموا إيجابيا بنسبة 4,3% و 0,7% عوض 2,3% و9,7%، فباقي مكونات القطاع عرفت نموا سالبا:

* البناء والأشغال العمومية بنسبة (12,5(%‑ عوض ارتفاع بنسبة 1,5%؛
* الصناعات التحويلية بنسبة (2,6 (%‑عوض ارتفاع بنسبة 2,3%؛

ومن جهتها، سجلت **القيمة المضافة للقطاع الثالثي** تراجعا في معدل نموها حيث انتقلت من نمو بنسبة 3,9% نفس الفصل من السنة الماضية إلى انخفاض قدره (8,4(%‑ خلال الفصل الثالث لسنة 2020. وذلك نتيجة انخفاض القيم المضافة لأنشطة:

* الفنادق والمطاعم بنسبة (65,2 (%‑ عوض ارتفاع بنسبة 4,3%؛
* النقل بنسبة (32,8(%‑ عوض ارتفاع بنسبة 7,2%؛
* التجارة بنسبة (11,7(%‑ عوض ارتفاع بنسبة 2,1%؛
* الخدمات المقدمة للأسر والمقاولات بنسبة (8,3(%‑ عوض ارتفاع بنسبة 3,8%؛
* البريد والمواصلات بنسبة (3(%‑ عوض (0,5(%‑؛

وإلى ارتفاع أنشطة:

* خدمات التعليم، الصحة والعمل الاجتماعي بنسبة 5,8% عوض 2,9%؛
* الخدمات المقدمة من طرف الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي بنسبة 4,1% عوض 5,3%؛
* الخدمات المالية والتأمينية بنسبة 1,7% عوض 4,6%.

في المجمل، عرفت **القيمة المضافة للأنشطة غير الفلاحية** انخفاضا بنسبة (6,7(%‑ خلال الفصل الثالث من سنة 2020 عوض ارتفاع نسبته 3,5% خلال نفس الفترة من السنة الماضية.

وفي هذه الظروف، واعتبارا لانخفاض الضريبة على المنتوجات صافية من الاعانات بنسبة (9,2(%‑ عوض ارتفاع بنسبة 2,6% انكمش **الناتج الداخلي الإجمالي** بالحجم خلال الفصل الثالث من سنة 2020 بنسبة (7,2(%‑ عوض ارتفاع بنسبة 2,4% السنة الماضية.

**انخفاض معدل التضخم**

 و بالأسعار الجارية، عرف الناتج الداخلي الإجماليانخفاضا ملموسا بلغ (6,9(%‑ عوض ارتفاع بنسبة 3,9% سنة من قبل، مما نتج عنه انخفاض في معدل التضخم حيث انتقل من 1,5% خلال الفصل الثالث من السنة الماضية إلى 0,3% نفس الفترة من سنة 2020.

**تراجع قوي للطلب الداخلي**

انكمش الطلب الداخلي بنسبة (6,6(%‑ خلال الفصل الثالث من سنة 2020 عوض ارتفاع بنسبة 2,2% نفس الفترة من السنة الماضية مع مساهمة سلبية ب (7,1‑) نقطة في النمو الاقتصادي عوض مساهمة موجبة ب 2,3 نقطة.

هكذا، سجلت نفقات الاستهلاك النهائي للأسر انخفاضا ملموسا في معدل نموها حيث انتقلت من 1% خلال الفصل الثالث لسنة 2019 إلى (10,5‑%) خلال نفس الفترة لهذه السنة.

ومن جهته، سجل إجمالي تكوين رأس المال الثابت انخفاضا ملموسا في نسبة نموه منتقلا من 1,3% خلال الفصل الثالث من السنة الماضية إلى (9,8(%‑.

في حين، سجلت نفقات الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية ارتفاعا نسبته 6,4% عوض 5,3% مع مساهمة في النمو الاقتصادي ب 1,2 نقطة عوض نقطة واحدة.

**انخفاض ملموس في** **المبادلات الخارجية**

على مستوى المبادلات الخارجية من السلع والخدمات بالحجم، سجلت كل من الصادرات والواردات انخفاضا ملموسا خلال الفصل الثالث من سنة 2020.

وهكذا سجلت صادرات السلع والخدمات انخفاضا بنسبة (13,7(%‑ خلال الفصل الثالث من سنة 2020 عوض ارتفاع بنسبة 8,5% سنة من قبل مع مساهمة سلبية في النمو بلغت (5,4-) نقطة عوض 3,2 نقطة. وبدورها عرفت الواردات انخفاضا نسبته (11,3(%‑ مقابل ارتفاع نسبته 6,8% بمساهمة موجبة في النمو بلغت 5,4 نقطة عوض مساهمة سلبية ب (3,2 ( -نقطة السنة الماضية.

**انخفاض في الحاجة إلى تمويل الاقتصاد الوطني**

مع انخفاض ملحوظ للناتج الداخلي الاجمالي بالأسعار الجارية بنسبة (6,9(%‑ عوض ارتفاع بنسبة 3,9% خلال الفصل الثالث من السنة الماضية و ارتفاع صافي الدخول المتأتية من بقية العالم بنسبة 41,7% عوض 3,6%، عرف إجمالي الدخل الوطني المتاح انخفاضا بنسبة (4,8 (%‑ في الفصل الثالث من سنة 2020 مقابل ارتفاع بنسبة 3,9% سنة من قبل.

وأخذا بالاعتبار انخفاض الاستهلاك النهائي بالقيمة بنسبة (5,8 (%‑مقابل ارتفاع بنسبة 3,5% المسجل سنة من قبل، فقد بلغ الادخار الوطني 26,9% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 25,5%.

و قد مثل إجمالي الاستثمار (إجمالي تكوين الرأسمال التابث والتغير في المخزون) 27% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 29,9 %خلال نفس الفصل من السنة الماضية، ونتيجة لذلك خفت الحاجة لتمويل الاقتصاد الوطني مقارنة بالفصل الثالث من سنة 2019 حيث انتقلت من 4,4% إلى 0,1% من الناتج الداخلي الإجمالي.

*وتوجد رفقته الجداول المتعلقة بنتائج الحسابات الوطنية للفصل الثالث من سنة 2020:*

